

Distr.: General
1 June 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مؤسسة مارانغوبولوس لحقوق الإنسان، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220615 110615 15-08602X (A)



بيان

يشكل عام ٢٠١٥ تحولا في توجه الأمم المتحدة، حيث سينتقل التوجه من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خططها الإنمائية الجديدة، وهي أهداف التنمية المستدامة. ويتعين علينا ونحن نمر بعملية الانتقال هذه أن نسلّم بأن الأهداف الإنمائية للألفية شكلت نهجا تاريخيا لاستنفار الجهود العالمية من أجل تحقيق طائفة من الأولويات الاجتماعية المهمة على النطاق العالمي. وبالرغم من أن ثمة خطوات إيجابية قد أُتخذت فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التقدم المحرز في هذا الصدد لا يزال دون المستوى المطلوب ويتباين تبائنا كبيرا في شتى البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ونتيجة لذلك، فإن تفعيل نهج جديد للتنمية المستدامة المتكاملة يقتضي أن نتعلم من الخبرات السابقة وأن نعالج أوجه القصور في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لكي يتسنى لنا أن نجعل عملية الانتقال من تلك الأهداف إلى أهداف التنمية المستدامة أكثر فعالية.

وترى مؤسسة مارانغوبولوس لحقوق الإنسان أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقتضي أن تكفل الحكومات مشاركة مؤسسات الأعمال التجارية مشاركة نشطة في تنفيذ خطة التنمية الجديدة.

وعلاوة على ذلك، يلزم أن تكون نهج السياسة العامة أكثر شمولاً كما ينبغي زيادة تمكين جميع الأطراف صاحبة المصلحة على الصعيد المحلي، وبخاصة فئة الفقراء والفئات الأشد ضعفا، من المشاركة في عمليات صنع القرار. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم تهيئة الظروف القانونية والسياساتية والسياسية الملائمة، بل والظروف المؤسسية المواتية عموما، من خلال تشجيع الحوار بشأن السياسات، وأنشطة الدعوة، وغيرها من الوسائل.

ويمكن في هذا الصدد أن تضطلع المرأة بدور أكبر وأن تكون قوة دافعة للتغيير من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن التحول الحاصل في التوجه نحو التنمية المستدامة يتطلب تجديد التركيز على التنمية التي يكون محورها الإنسان، فإنه ينبغي تعزيز الصلة الوثيقة بين حقوق المرأة والتنمية. وهذا يقتضي إشراك المرأة بصورة نشطة في عملية صنع القرار على كافة الصُّعد، وإدماج شواغلها ووجهات نظرها في السياسات والبرامج، وإيجاد السُّبل الكفيلة بتقييم أثر سياسات التنمية على المرأة. وينبغي ألا تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مجرد هدف من أهداف التنمية المستدامة المقترحة، بل يجب أن يكون هناك إدراك على نطاق واسع بأنهما ضروريان لكي تصبح التنمية المستدامة حقيقة واقعة.

وعلى نفس المنوال، من المهم بالقدر ذاته أن يتم إشراك الشباب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك على سبيل المثال عن طريق تعبئتهم للضغط على الحكومات وفتح باب المشاركة في عملية صنع القرار أمامهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعالج أهداف التنمية المستدامة، بشكل صريح، احتياجات الشباب، مثل الحصول على التعليم بجميع مستوياته ومكافحة البطالة. وينبغي في هذا الصدد أن يكون هناك تركيز خاص على هذه الاحتياجات خلال عملية الرصد بأسرها.

وتعتقد مؤسستنا اعتقاداً راسخاً بأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تسلك نهجاً يراعي حقوق الإنسان. ومن المهم أن نتذكر، أولاً وقبل كل شيء، أن كل عمل تقوم به الأمم المتحدة ينبغي أن يكون هدفه النهائي هو إعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً تاماً لجميع الأشخاص دون أي تمييز.
